

## خلال كلمته في مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي.. رئيس مجلس النواب:

# البحرين بقيادة الملك تؤمن بأن أمن الخليج والمنطقة العربية مسؤولية مشتركة لا تتجزأ العدوان الإيراني الآثم واستخدام الوكلاء والمليشيات المسلحة يشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول



مشيرا إلى موقف مملكة البحرين الثابت والرافض للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، ومشهدا على أن العدوان الإيراني الآثم على دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة الأردنية الهاشمية واستخدام الوكلاء والمليشيات المسلحة، يشكل تهديدا مباشرا لأمن هذه الدول وسيادتها واستقرارها، كما أن غلق ايران مضيق هرمز يعد عدوانا صارخا على ممرات الملاحة الدولية، ولأمن الطاقة، ولاستقرار المنطقة، التي عانت طويلا من سلوك النظام الإيراني وسياسات التصعيد وتصدير الثورة وزعزعة الأمن، وهو ما يتناقض مع كل المواثيق الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

أكد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب، رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، أن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وبتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، تؤمن بأن أمن الخليج والمنطقة العربية مسؤولية مشتركة لا تتجزأ. وانطلاقا من هذا النهج، تواصل مملكة البحرين جهودها الحثيثة على المستويين الإقليمي والدولي لتعزيز الأمن والاستقرار، وترسيخ مبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

## غلق إيران مضيق هرمز يعد عدوانا صارخا على ممرات الملاحة الدولية ولاستقرار المنطقة

خطوات عملية لتمسها شعوبنا. هذا وكان وقد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين برئاسة أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية قد شارك في أعمال المؤتمر التاسع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد عبر تقنية الاتصال المرئي تحت عنوان «رؤية برلمانية عربية لمستقبل أكثر استقرارا واستدامة».

واستعرض المؤتمر تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول وما تم تنفيذه من القرارات التي تم اتخاذها خلال المؤتمر الثامن والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي.

أساسية للعلاقات الدولية، بالإضافة إلى التنمية المستدامة، كضمانة لاستقرار المجتمعات وتلبية تطلعات الشباب العربي، حيث تعمل مملكة البحرين جاهدة لتحقيق المحاور المذكورة من خلال سياساتها الخارجية أو إجراءاتها الداخلية.

مؤكد أن مملكة البحرين ستبقى داعمة لكل جهد عربي جامع يعزز الأمن والاستقرار، ويصون مقدرات أمتنا، ويفتح آفاقا أوسع للتعاون والبناء، وإننا في مجلسي الشورى والنواب بمملكة البحرين، نؤكد استعدادنا الكامل للعمل مع أشقائنا في الاتحاد البرلماني العربي لصياغة هذه الرؤية، وتحويلها إلى

وإن دورنا كبرلمانيين عرب يتجاوز البعد التشريعي والرقابي إلى مسؤولية أخلاقية وسياسية في تحصين الجبهة الداخلية العربية، وتعزيز التضامن، ودعم العمل العربي المشترك لمواجهة التهديدات، فالبرلمانات هي صوت الشعوب، ومن واجبها أن ترفع هذا الصوت عاليا ضد كل من يحاول العبث بأمن المنطقة واستقرارها.

وأضاف إن رؤية مملكة البحرين للمستقبل تقوم على ثلاثة محاور لا غنى عنها وهي: الاعتدال والحوار، كخيار استراتيجي لحل الخلافات قبل أن تتحول إلى صراعات.. بجانب احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، باعتباره قاعدة

انعكس هذا الجهد في قرارات مجلس الأمن الداعية إلى احترام القانون الدولي للبحار، وضبط النفس، ورفض أي أعمال تهدد حرية الملاحة.

وأشار إلى إن استقرار المنطقة واستدامة تنميتها لا يمكن أن يتحققا بعيدا عن التعاون والتنسيق، وهذا ما يتطلب منا كبرلمانيين عرب، موقفاً موحداً، ورؤية واضحة، تنطلق من مصالح شعوبنا العليا، ومن ثوابت العمل العربي المشترك. وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، ومؤكدا موقف مملكة البحرين الثابت في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

لمستقبل أكثر استقرارا واستدامة)، والذي عقد أمس الخميس، عبر الاتصال المرئي، برئاسة الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، رئيس المؤتمر، رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية الشقيقة.

وأوضح أن مملكة البحرين ترجمت موقفاً هذا إلى تحرك دبلوماسي فاعل ومسؤول داخل أروقة مجلس الأمن الدولي، فمن خلال رئاستها وعضويتها، عملت مملكة البحرين وبالتعاون مع دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية على حشد تأييد دولي غير مسبوق لحماية أمن الملاحة في مضيق هرمز، باعتباره شرياناً حيويًا للاقتصاد العالمي، وقد

وأضاف أننا شهدنا في الأيام الماضية، تكرار الهجمات العدوانية الإيرانية الغاشمة على مملكة البحرين والدول الخليجية الشقيقة، في استهداف متعمد للمنشآت المدنية والحيوية، مما يعد تصعيداً خطيراً يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي، وانتهاكاً سافراً لسيادة الدول، ومخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حسن الجوار، وخرقاً جسيماً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2817)، وقرار مجلس حقوق الإنسان رقم (38).

جاء ذلك خلال كلمته في المؤتمر التاسع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، الذي حمل عنوان: ((رؤية برلمانية عربية

## قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ



## «العمالية» تلزم مستشفي في خاصا تعويض فني مختبرات 3 آلاف دينار لفصله تعسفا

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى عقوبة مستأنف ثلاثيني بالحبس مدة ستة، وذلك بعدما قام بضرب سائق أسبوي وإسقاطه عن دراجته النارية التي انتهت بفقد 2 من أسنانه وانتهد بعاهة 3% بسبب خلاف مروري.

وتعود تفاصيل الواقعة، كما سردها المجني عليه الذي يبلغ 20 سنة، إلى أنه يوم الواقعة تعرض له المتهم حال قيادته دراجة نارية بالطريق العام، وقام برمي عدد 2 زجاجة عطر عليه، وحال توقفه حضر إليه المتهم وقام فوراً بكسر الأنوار الأمامية الخاصة بالدراجة النارية التي كان يسئقها، ولكمه في وجهه بشدة مما أسقطه على الأرض وفقد الوعي، وتعرض لإصابات على عبارة عن جرح أسفل العين اليمنى والقدم وعلى الفخذ الأيمن واليد اليسرى، كذلك فقدان عدد 2 من أسنانه الأمامية السفلية. وقد اعترف المتهم بتحقيقات النيابة العامة بما نسب إليه من اتهام، وأقر بكلمه المجني عليه

الشركة عجزت عن إثبات ادعائها بأن العامل ترك العمل بإرادته، ولم تقدم دليلاً مقنعاً على ذلك، الأمر الذي استخلصت منه أن إنهاء العلاقة العمالية تم بإرادة صاحب العمل ومن دون سبب مشروع أو مراعاة لمهله الإخطار القانونية، ما يشكل فصلاً تعسفياً يستوجب التعويض.

وقضت المحكمة بالإلزام المستشفى بدفع 1020 ديناراً أجوراً متأخرة مع الفائدة القانونية، و240 ديناراً بدل إجازة سنوية، و450 ديناراً بدل إخطار، و1350 ديناراً تعويضاً عن الفصل غير المشروع، بإجمالي 3060 ديناراً، فضلاً عن تسليم العامل شهادة نهاية الخدمة، وإلزام الشركة المصاريف ومبلغ 300 دينار مقابل أتعاب المحاماة.

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى عقوبة مستأنف ثلاثيني بالحبس مدة ستة، وذلك بعدما قام بضرب سائق أسبوي وإسقاطه عن دراجته النارية التي انتهت بفقد 2 من أسنانه وانتهد بعاهة 3% بسبب خلاف مروري.

وتعود تفاصيل الواقعة، كما سردها المجني عليه الذي يبلغ 20 سنة، إلى أنه يوم الواقعة تعرض له المتهم حال قيادته دراجة نارية بالطريق العام، وقام برمي عدد 2 زجاجة عطر عليه، وحال توقفه حضر إليه المتهم وقام فوراً بكسر الأنوار الأمامية الخاصة بالدراجة النارية التي كان يسئقها، ولكمه في وجهه بشدة مما أسقطه على الأرض وفقد الوعي، وتعرض لإصابات على عبارة عن جرح أسفل العين اليمنى والقدم وعلى الفخذ الأيمن واليد اليسرى، كذلك فقدان عدد 2 من أسنانه الأمامية السفلية. وقد اعترف المتهم بتحقيقات النيابة العامة بما نسب إليه من اتهام، وأقر بكلمه المجني عليه

2021 براتب شهري قدره 450 ديناراً، ثم انتقلت ملكية المستشفى إلى شركة أخرى أواخر عام 2024، واستمر في أداء عمله حتى فوجئ بإيقاف بضمة الحضور والانصراف ومطالبتة بالتوقيع على استقالته، وهو ما رفضه.

في المقابل، دفعت الشركة بعدم قبول الدعوى لرفعه على غير ذي صفة، مؤكدة أن العامل لم يوقع عقداً جديداً معها بعد انتقال الملكية، وأنه هو من امتنع عن الحضور للعمل من تلقاء نفسه، فيما أبدت استعدادها لسداد بعض المستحقات المالية.

إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع، موضحة أن قانون العمل نص صراحة على أن انتقال ملكية المنشأة أو اندماجها أو بيعها لا يترتب عليه إنهاء عقود العمل، وأن الخلف الجديد يصبح مسؤولاً

قضت المحكمة الكبرى العمالية الثانية بالإلزام أحد المستشفيات الخاصة بسداد أكثر من 3 آلاف دينار لموظف يعمل تقنياً للمختبرات الطبية، تعويضاً عن فصله من دون سبب مشروع، إلى جانب أجور متأخرة وبدل إجازة وإخطار، مؤكدة مبدأ مهما يقضي بأن انتقال ملكية المنشأة لا يؤدي إلى إنهاء عقود العمل أو إسقاط الحقوق العمالية المترتبة عليها.

وقالت المحامية زينب عيسى أن موكلها رفع دعواه مطالبا بأجوره المتأخرة عن شهري مايو ويونيو وثمانية أيام من شهر يوليو 2025، إضافة إلى بدل الإجازة السنوية والتعويض عن الفصل التعسفي وبدل الإخطار وشهادة نهاية الخدمة، وأوضح أنه التحق بالعمل لدى مستشفى خاص في نوفمبر

أكدت وزارة الداخلية أن مديرية شرطة المحافظة الشمالية تمكنت من القبض على 3 أشخاص، إثر قيامهم ببيع ملابس عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مطبوعا عليها صورا وشعارات تحريضية، تتضمن تمجيدا لعناصر إرهابية.

وأوضحت المديرية أنه إثر رصد حساب على إحدى المنصات، يقوم بالترويج لهذه الملابس، تم على الفور مباشرة أعمال

## حبس متهم سرق هاتف صديقه بالإكراه

إعادة المبلغ المالي وإلا فإنها ستتقدم ببلاغ ضده مستفيدة من التسجيل كدليل يؤيد أقوالها، فأخبرها بعدم وجود مقتضى لتقديم البلاغ وتعهده بإعادة المبلغ إليها، مشيرة إلى أنها التقت به يوم الواقعة، فقام بسرقة هاتفها المحمول الموجود في باب السيارة القريب منها، كما قام بصفغها على وجهها مرتين بعد أن رفضت إعطاءه الرمز السري الخاص بهاتفها، ثم أخرج سكيناً من جيب بنطاله ووخزها بفخذها، ثم قام بإعادة طلب تزويده بالرمز السري لهاتفها، وبعد أن فعلت ذلك غادر، بينما كانت تطلب منه إعادة الهاتف، إلا أنه لا يزال بالفرار.

من جانبه، أقر المتهم بأنه التقى المجني عليها في وقت ومكان الواقعة، وقام ببيع هاتف

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى حبس عربي الجنسية مدة ستة وإبعاده عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة، بعد سرقة هاتف صديقه والاعتداء عليها بسكين وصفغها، بقصد إجبارها على مسح تسجيل صوتي يقن فيه بأحقيتها في إلزامه بسداد مبلغ 750 ديناراً، وكانت الجنسي عليها «بحرينية»، أشارت إلى أنها تعرفت على المتهم عبر تطبيق التواصل الاجتماعي «تيك توك»، وربطتها علاقة صداقة، وأقرضته مبلغ 750 ديناراً، ولكنه أخذ بماطل في إعادة المبلغ، وسجل لها ما يقن فيه باقتراض المبلغ، إلا أنه طلب منها مسحها، فسحته إلا أنها استعادت لاحقاً.

وأضافت المجني عليها أنها بعد ملاحظة المتهم، طلبت منه

البحث والتحري، التي أسفرت عن تحديد هوية المذكورين والقبض عليهم، كما تم ضبط المطبعة التي استخدموها في طباعة الصور والشعارات والتحفظ على عدد من الأجهزة الإلكترونية المستخدمة.

وأكدت مديرية شرطة المحافظة الشمالية أنه تم اتخاذ كل الإجراءات القانونية المقررة، وإحالة القضية إلى النيابة العامة.

## شرطة الشمالية: القبض على 3 أشخاص قاموا ببيع ملابس مطبوع عليها صور وشعارات تحريضية تتضمن تمجيدا لعناصر إرهابية

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى حبس عربي الجنسية مدة ستة وإبعاده عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة، بعد سرقة هاتف صديقه والاعتداء عليها بسكين وصفغها، بقصد إجبارها على مسح تسجيل صوتي يقن فيه بأحقيتها في إلزامه بسداد مبلغ 750 ديناراً، وكانت الجنسي عليها «بحرينية»، أشارت إلى أنها تعرفت على المتهم عبر تطبيق التواصل الاجتماعي «تيك توك»، وربطتها علاقة صداقة، وأقرضته مبلغ 750 ديناراً، ولكنه أخذ بماطل في إعادة المبلغ، وسجل لها ما يقن فيه باقتراض المبلغ، إلا أنه طلب منها مسحها، فسحته إلا أنها استعادت لاحقاً.

وأضافت المجني عليها أنها بعد ملاحظة المتهم، طلبت منه

أكدت وزارة الداخلية أن مديرية شرطة المحافظة الشمالية تمكنت من القبض على 3 أشخاص، إثر قيامهم ببيع ملابس عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مطبوعا عليها صورا وشعارات تحريضية، تتضمن تمجيدا لعناصر إرهابية.

وأوضحت المديرية أنه إثر رصد حساب على إحدى المنصات، يقوم بالترويج لهذه الملابس، تم على الفور مباشرة أعمال

أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية الأولى حبس عربي الجنسية مدة ستة وإبعاده عن البلاد عقب تنفيذ العقوبة، بعد سرقة هاتف صديقه والاعتداء عليها بسكين وصفغها، بقصد إجبارها على مسح تسجيل صوتي يقن فيه بأحقيتها في إلزامه بسداد مبلغ 750 ديناراً، وكانت الجنسي عليها «بحرينية»، أشارت إلى أنها تعرفت على المتهم عبر تطبيق التواصل الاجتماعي «تيك توك»، وربطتها علاقة صداقة، وأقرضته مبلغ 750 ديناراً، ولكنه أخذ بماطل في إعادة المبلغ، وسجل لها ما يقن فيه باقتراض المبلغ، إلا أنه طلب منها مسحها، فسحته إلا أنها استعادت لاحقاً.

وأضافت المجني عليها أنها بعد ملاحظة المتهم، طلبت منه